التحليل الجيوسياسي للعلاقات الاقتصادية والتجارية

بين الصين والولايات المتحدة الامريكية من منظور الحرب التجارية

أ.م.د. نبهان زمبور السعدي

جامعة كركوك – كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص: بين الصين والولايات المتحدة علاقات تفاعلية جيوسياسية وجيو–اقتصادية وحضارة جيو–سياسية ، والتي تشكل مساحة واسعة للتفاعل الصيني الأمريكي .تحتاج الصين والولايات المتحدة إلى تقوية الثقة المتبادلة وسط الشكوك وتقوية التعاون المتبادل وسط الخلافات ، ويحتاج الجانبان إلى العمل معًا لتعزيز العلاقات البناءة والتعاونية بشكل شامل.

أصبحت العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية الأمريكية ذات أهمية متزايدة مع تعزيز الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ، واستمرار ارتفاع مكانة الصين كقوة نامية ، أصبحت العلاقات الصينية الأمريكية أهم علاقة ثنائية في العالم.

جاء البحث ليكشف عن العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية الأمريكية و التغييرات في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين من خلال الحرب التجارية .

الكلمات الافتتاحية

الجغرافية السياسية ، الجيواقتصادية ، العلاقات ،الحرب التجارية، الجيواستراتيجية

المقدمة

نظرًا للاختلافات في الموقع الجغرافي وتوافر الموارد ومستوى التنمية والهيكل الاقتصادي تعد العلاقات الصينية الأمريكية من أهم العلاقات التنافسية والتعاونية في العالم ، وتعتبر العلاقات الاقتصادية والتجارية منها حجر الزاوية و القوة الدافعة لها ، ويعد الجانبان أكبر شريك تجاري لبعضهما البعض، حتى اصبحت التجارة بينهما لا تمثل فقط نتيجة للقوانين الاقتصادية ، بل هي أيضًا حتمية لتحقيق المنفعة

المتبادلة والتطور المتبادل في الاقتصاد والتجارة ، وقد أدى تعزيز التبادلات التجارية بين الجانبين إلى تعزيز النمو الاقتصادي لهما والعالم ، وتحسين رفاهية شعوب العالم .

مع النمو السريع للتجارة الخارجية للصين والتحسين المستمر لوضعها الاقتصادي الدولي والتنافس على مصادر الطاقة (النفط) والهيمنة العالمية ، أصبحت الخلافات التجارية بين الصين والولايات المتحدة متكررة ، وبدأت تأخذ اتجاه اخر لتحقيق غايات واهداف ذات ابعاد جيوسياسية وجيو اقتصادية من خلال استخدام الحرب التجارية كأداة استراتيجية ، فقد أثارت الولايات المتحدة باستمرار النزاعات التجارية من أجل احتواء التنمية في الصين واضعاف نفوذها ، كما انه في ظل العولمة الاقتصادية الحالية ، لن يتوقف الخلاف التجاري بين الصين والولايات المتحدة ، بالرغم من ان التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما لا يزال هو الاتجاه العام تحقيقًا لهذه الغاية.

المشكلة الرئيسة ان الصين والولايات المتحدة ترتبط بعلاقات تفاعلية جيوسياسية وجيو-اقتصادية اصبحت تهدف لتحقيق غايات واهداف ذات ابعاد جيوسياسية وجيو اقتصادية من خلال استخدام الحرب التجارية ، لبقاء الهيمنة الامريكية واعادة الامجاد التاريخية الصينية ،وتتفرع مشكلة الدراسة الى التساؤلات التالية:

١- ما هو دور الجغرافية السياسية في تغيير نمط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين والولايات المتحدة والصين ؟

٢- ماهي المؤثرات الجيوسياسية والجيواقتصادية الدافعة للتنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين؟

٣- لماذا تغيرت انماط التأثير الجيوسياسية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين ؟

ويكمن صياغة فرضيات الدراسة في ضوء تساؤلات المشكلة الى:

١- طرأت تغيرات جيوسياسية وجيواقتصادية في الادوار الاقتصادية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين عبر تطورها الزماني.

٢- تعد العوامل الجيواستراتيجية المحرك الرئيس للحرب التجارية كأداة استراتيجية .

٣ – تغيرت انماط التأثير الجيوسياسي بسبب السعي الجغرافي الاستراتيجي للصين من خلال قدراتها الصناعية الأساسية القوية وموقعها الجغرافي الطبيعي المتفوق ، فاحتلت الصين زمام المبادرة في المنافسة على الأسواق العالمية .

ولمقاربة أبعاد المشكلة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتفكيك وتحليل الظاهرة محل البحث بالاعتماد على بيانات الامم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدول واحصائيات التجارة في جمهورية الصين والولايات المتحدة ، فضلا عن المنهج التاريخي للكشف عن مراحل تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية .

اولا : تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين بمنظور الجغرافية السياسية

تتعلق الاستراتيجية الجغرافية باستراتيجية المنافسة واستراتيجية البقاء للوحدة السياسية في عالم تندر فيه الموارد ، وهي تعبر عن القوة الوطنية ، و كل مرحلة من مراحل صعود قوة عظمى لها استراتيجية جغرافية كدليل نظري لها ، ومع تغير الوضع الدولي للبلد ، تتغير الاستراتيجية الجغرافية ايضا.[١]

بدأت العلاقات الصينية الأمريكية منذ تطبيع العلاقات عام ١٩٧٩، وأصبحت العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما نقطة ارتكاز تلك العلاقات ودفعها الى الامام ، ويمكن تقسيم تلك العلاقات الى ثلاث مراحل من التطور تمثلت سياستها ب(التعاون والضغط والاحتواء).

المرحلة الأولى : (١٩٧٩ – ١٩٨٩) زاد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة ، ونمت التجارة الثنائية مع اقتران النمط العالمي الذي يسوده تنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الهيمنة ، حيث بدأت الولايات المتحدة في تهدئة العلاقات مع الصين مما عكس تعاونًا اقتصاديًا وتجاريًا وثيقًا .

مع التطور السريع للتجارة بين الصين والولايات المتحدة ، وقع البلدان على (اتفاقية العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة) في يوليو ١٩٧٩ ، ومنح كل منهما الآخر معاملة تعريفة الدولة الاولى بالرعاية وبالتالي التطبيع التجاري ، وبذلك أصبح التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما الموضوع الرئيس بسبب تخفيف ضوابط الصادرات الأمريكية إلى الصين وتطور الإصلاح والانفتاح في الصين ، وبالتالي تطور حجم التجارة الثنائية بمعدلات قياسية . جدول (١).

حسب الاحصاءات الامريكية بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة ١٧,٨ مليار دولار امريكي في عام ١٩٨٩ ووقع الجانبان ٢٧ بروتوكولا للتعاون العلمي و التكنولوجي مما رفع معدل نمو التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة [٢].

جدول (١) صادرات واستيرادات الولايات المتحدة من الصين للفترة (١٩٨٥- ٢٠٢٠)

السنة	الصادرات الامريكية (م د)	الاستيرادات (م د)	التجاري الميزان
١٩٨٥	٣٨٥٥,٧	٣٨٦١,٧	٦-
١٩٨٦	٣١٠٦,٣	٤٧٧١	١٦٦٤,٧-
١٩٩٠	٤٨٠٦,٤	١٥٢٣٧,٤	- ١٠٤٣١,٠
١٩٩٥	١١٧٥٣,٧	٤٥٥٤٣,٢	٣٣٧٨٩,٥-
٢٠٠٠	١٦١٨٥,٢	١٠٠٠١٨,٢	- ٨٣٨٣٣,٠
٢٠٠٥	٤١١٩٢	٢٤٣٤٧٠,١	٢٠٢٢٧٨,١-
٢٠١٠	٩١٩١١,١	٣٦٤٩٥٢,٦	٢٧٣٠٤١,٦-
٢٠١٥	١١٥٨٧٣,٤	٤٨٣٢٠١,٧	٣٦٧٣٢٨,٣-
٢٠٢٠	١٢٤٤٨٥,٤	٤٣٤٧٤٩	٣١٠٢٦٣,٥-

-Statistics for ١٩٩١-٢٠٠٠ are drawn from Tao ٢٠٠٤: ٣٣٩-٣٤٠

-For statistics on China's trade with the US for ٢٠٠١-٢٠٠٦

-the world for ١٩٧٨-٢٠٠٦ respectively, see National Bureau of Statistics of China ٢٠٠١-٢٠٠٧. The ٢٠٠٧-٢٠٠٩ figures are from Caijing ٢٠٠٨.

- the Ministry of Commerce of the People's Republic of China ٢٠٠٨, ٢٠٠٩, ٢٠١٠ ,٢٠١٥,٢٠٢٠.

المرحلة الثانية: (١٩٩٠ - ٢٠٠١) فرضت الولايات المتحدة عقوبات تجارية مختلفة على الصين ، وزادت الخلافات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بعد عام ١٩٨٩ ، مع تفكك الاتحاد السوفيتي والتغيرات الجذرية في أوروبا الشرقية ونهاية الحرب الباردة ، وتراجع دور الصين الاستراتيجي في الولايات المتحدة أيضًا ، فقد تحولت السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه الصين إلى عقوبات فأدت سلسلة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين إلى تقييد تطور العلاقات الصينية الأمريكية بشكل كبير، و بعد وصول كلينتون إلى السلطة اقترح ما يسمى بسياسة التجارة العادلة من خلال تعزيز الصادرات وتنفيذ الحمائية التجارية ، وتسييس القضايا الاقتصادية والتجارية ، وتطبيق معاملة الدولة الأولى بالرعاية المشروطة على الصين، الذي قرر تمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية في الصين لمدة عام واحد.

وفي الوقت نفسه ، طلب من الصين إجراء تحسينات كبيرة في قضايا حقوق الإنسان ، وإلا لن يتم تمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية للعام المقبل .في ٢٨ مايو ، وقع الرئيس كلينتون الأمر التنفيذي بشأن

شروط تمديد وضع الدولة الأكثر رعاية في الصين في عام ١٩٩٤ ، والذي وضع بوضوح شرطين رئيسيين للولايات المتحدة لتمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية في الصين في عام ١٩٩٤ ، وهما: قضايا حقوق الإنسان والأسلحة وهذه هي المرة الأولى في التبادلات الصينية الأمريكية التي ترتبط فيها معاملة الدولة الأولى بالرعاية بحقوق الإنسان ، والحد من التسلح ، وقضايا أخرى.(٣)

اثرت شروط الدولة الاولى بالرعاية بشكل كبير على معاملة الدولة الأولى بالرعاية وحتى على أساس العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة لقد أثار هذا النهج معارضة قوية من مجتمع الأعمال الأمريكي كونه لا يخدم المصالح التجارية الأمريكية فاذا ألغت الولايات المتحدة حالة الدولة الأولى بالرعاية ، فلن يكون من الصعب فقط على المنتجات الصينية دخول السوق الأمريكية ، ولكن الأهم من ذلك أن المنتجات الأمريكية ستكون أيضًا في وضع ليس بصالحها عند دخولها السوق الصينية ، لأن الصين لن تمنح مكانة الدولة الأولى بالرعاية للولايات المتحدة ، وستخضع المنتجات الأمريكية التي تدخل السوق الصينية لرسوم جمركية أعلى ، مما يضعها في وضع غير موات في المنافسة مع المنتجات الأوروبية واليابانية، وطبقا للإحصاءات الأمريكية فقد تجاوزت تجارة الصين اليابان لأول مرة في عام ٢٠٠٠ ، وأصبحت أكبر مصدر للعجز الأمريكي .(٤)

مع تزايد صادرات الصين إلى الولايات المتحدة زادت الخلافات التجارية بينهما ، بخاصة الخلافات حول حقوق الملكية الفكرية ، وبدأت الولايات المتحدة عدة تحقيقات بموجب المادة ٣٠١ ضد الصين بهدف تجنب فرض رسوم جمركية إضافية وإجراءات تعريفية اخرى، بالتالي وقعت الطرفان ثلاث اتفاقيات لحماية الملكية الفكرية ، ثم وافقت الصين على تعزيز التشريعات وحماية حقوق الملكية الفكرية ، معبرة تمامًا عن صدق النية الصينية.(٥)

المرحلة الثالثة: من عام (٢٠٠١ – ٢٠٢١) تميزت العلاقات التجارية الصينية الأمريكية بالتعاون والاحتكاك ، فبعد حادثة ١١ سبتمبر سعت الولايات المتحدة إلى التعاون مع الصين لمكافحة الإرهاب بشكل مشترك ، كما زاد التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي من التطور، فمع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ كرست جهودها التي طالما سعت إليها لاستعادة وضعها التعاقدي الأصلي في اتفاقية الجات ، إلى عملية التقدم للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكأحد القوى الدافعة وراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية هو الحصول على معاملة غير مشروطة للدولة الأولى بالرعاية ، كما طلبت الولايات المتحدة من الصين أن تفتح سوقها بشكل أكبر ، وتعتبر قضية وضع اقتصاد السوق للصين وآلية الضمان الانتقالي لمنتجات معينة بمثابة أسلحة تجارية لاحتواء الصين.

مع النمو السريع المكون من رقمين للاقتصاد الصيني ، ارتفع إجمالي الاقتصاد الصيني من المركز السادس في العالم إلى المركز الثاني ، وأصبحت أكبر تاجر في العالم لأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يجعل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة تستند إلى نظام تجاري متعدد الأطراف فحسب ، بل يجعل العلاقات بين الصين وجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية متعددة الأطراف أيضًا ، كما إن موارد العمالة عالية الجودة والرخيصة ، والبنية التحتية الجيدة ، والسوق الضخم المحتمل ، وسياسة الانفتاح النشطة والفعالة تجعل الصين نقطة ساخنة لجولة جديدة من التحويل الصناعي العالمي والاستثمار الأجنبي، وقد أصبح (رأس المال الدولي والتكنولوجيا والعلامة التجارية و العمالة الصينية عالية الجودة والرخيصة) العامل الأساسي الذي يحدد المنافسة الدولية و من أجل التنافس مع (صنع في الصين) ، قامت الشركات الصناعية في البلدان المتقدمة بنقل قواعد التصنيع الخاصة بها إلى الصين ، مما جعلها تنمو لتصبح مركز التصنيع والمعالجة في العالم في فترة زمنية قصيرة جدًا.[٦]

اصبحت الخلافات التجارية الثنائية تزداد يوما بعد يوم لتواصل الولايات المتحدة الضغط على الصين لتقدير قيمة الرنمينبي ، وقد زاد عدد قضايا مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم ضد الصين بشكل كبير .

في عام ٢٠٠٨ ، حدثت الأزمة المالية في الولايات المتحدة ، وأدى تدهور الاقتصاد إلى تصاعد الأفكار المناهضة للعولمة وظهور الحمائية التجارية ، نظرًا لأن العجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة يمثل ٤٢ ٪ من إجمالي العجز التجاري للولايات المتحدة ، فإن النمو الاقتصادي السريع للصين جعل الولايات المتحدة تشعر أن هيمنتها الاقتصادية العالمية مهددة ، وتحولت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين إلى احتواء شامل[٧].

يمكن تحديد الأسباب الاقتصادية وراء هذا التحول من التعاون إلى الاحتواء فأصبحت المزايا التي يستمدها كلا الجانبين من التعاون الاقتصادي أقل لكن التنافس على المكانة في سياق التنافس الجديد بين القوى العظمى لعبت أيضًا دورًا رئيسيًا.

أدى الصعود الاقتصادي والتكنولوجي السريع للصين إلى خلق وضع أصبحت فيه العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة أقل تكاملًا وأكثر قدرة على المنافسة فقد أصبح من الصعب على الشركات الأمريكية زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح في السوق الصينية – خاصة وأن القيود الإدارية تتزايد بدلاً من التناقص – ولا تزال العديد من فروع الخدمات التي تمتلك فيها الشركات الأمريكية مزايا تنافسية مغلقة أمامها على العكس من ذلك ، أصبحت الولايات المتحدة مترددة في نقل التكنولوجيا وحاليا بعد أن انخفضت مشتريات الصين من سندات الخزانة الأمريكية في أعقاب تقلص فوائض الحساب الجاري ، توقفت المدخرات الصينية عن المساهمة في تمويل الاقتصاد المحلي الأمريكي ، وبالتالي ركز اتهام تقرير (استراتيجية الأمن القومي الأمريكية) ضد الصين على ما يسمى بـ (التبادلات التجارية غير العادلة) و(سرقة الملكية الفكرية

الأمريكية) ، وتشمل مطالب الولايات المتحدة في توازن الميزان التجاري ونقل التكنولوجيا ، وحماية حقوق الملكية ، التدابير غير الجمركية ، الخدمات ، الزراعة ، وخلاصة ذلك تتركز في ثلاثة جوانب:

الاول: التجارة وفتح السوق على أمل إجبار الصين على زيادة مشترياتها من البضائع من الولايات المتحدة بشكل كبير ، وتقليل الفائض التجاري ، وفتح صناعة الخدمات ، وخاصة السوق المالية .

الثاني : هو عرقلة التقدم التكنولوجي للصين وإبطاء وتيرة تطوير صناعتها على سبيل المثال ، يتعين على الجانب الصيني إيقاف النقل القسري للتكنولوجيا للشركات الأجنبية في الصين ، وحماية حقوق الملكية الفكرية بشكل أفضل ، والتخلي عن تنفيذ خطة (صنع في الصين ٢٠٢٥) ، وتقييد استثماراتها في الولايات المتحدة ، ومنع التعاون البحثي والتطوير التكنولوجي بينهما ، وتعزيز الرقابة على تصدير التكنولوجيا إلى الصين. وقمع شركاتها ذات التكنولوجيا الفائقة ، وأشدها تطرفا هو مثل الاحتواء العالمي لشركة الاتصالات الصينية هواوي.

والثالث : المحاولة لتغيير النظام الاقتصادي في الصين.

خلاصة ما تقدم ان الاقتصاد يعد مجالا حيويا للتنافس بين الصين وأميركا، ومحركا أساسيا لتغيير موازين القوى وكسب رهان النفوذ الجيوستراتيجي، وهو ما يبينه الوضع والسلوك الاقتصادي للبلدين خلال المراحل الثلاثة السابقة فأصبحت الصين التهديد الأساسي لهيمنة الولايات المتحدة العالمية، فقد شهد العقدان الماضيان تصاعد متصل للقوة الاقتصادية الصينية ، مما ساهم في زيادة وزنها السياسي على المستوى الدولي، فيما يتعاظم تعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة بفعل توجهها لاستعادة دورها كقوة عالمية عظمى .

ثانيا : العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية الدافعة للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين

تركز الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية على تحليل العلاقات الاقتصادية بين البلدان ، فالعامل الجيوسياسي يكون الدافع الرئيسي للمنافسة بين الدول بقصد السعي وراء الهيمنة على الاقتصاد العالمي ، ولغرض تحقيق ذلك تكون أسباب النزاعات بين الدول ووسائلها اقتصادية. [٨]

(١) من المنظور الجيوسياسي

في العصر الجيوسياسي الجديد أصبحت العلاقات الصينية الأمريكية ذات أهمية متزايدة ، مؤكدا ذلك قول الرئيس الاسبق بوش (لقد دخلنا حقبة جيوسياسية جديدة تلعب فيها العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة دورًا متزايد الأهمية في تشكيل هيكل القوة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين) ومع تعزيز الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ، واستمرار ارتفاع مكانة الصين كقوة نامية ، أصبحت العلاقات الصينية الأمريكية أهم علاقة ثنائية في العالم. (٩)

ترتكز الاهمية الجيوسياسية للقوتين من خلال عناصر السوق العالمية المتمثلة بالموقع الاستراتيجي ، فتمتد الولايات المتحدة في منتصف قارة أمريكا الشمالية على حدود المحيط الأطلسي من الشرق ، والمحيط الهادئ من الغرب ، وخليج المكسيك من الجنوب ، والمحيط المتجمد الشمالي من الشمال الغربي وتشمل أراضيها أيضًا ألاسكا في الجزء الشمالي الغربي من أمريكا الشمالية وجزر هاواي في وسط المحيط الهادئ ، خريطة (١).

اما الصين فتقع في الشمال الغربي في (قلب الأرض) التي وصفها ماكيندر وإمكانية وصولها إلى قناة هارتلاند الاستراتيجية فالمناطق الشرقية في الصين هي ما يسميه سبيكمان (الأطراف) المتطورة اقتصاديًا ، والمتصلة ارتباطًا وثيقًا بالعالم الخارجي والمواقع الرئيسية في الجغرافيا السياسية ، لذلك تعد الصين قوة مركزية في منطقة القلب وقوة رئيسة في منطقة المحيط ، بالتالي توفر الميزة الجغرافية ظروفًا مواتية للتنمية السلمية في الصين. (١٠)

تعد الصين قوة جيوسياسية لا غنى عنها في السياسة الدولية وعنصر مؤثر في النظام الدولي أكد ذلك بريجنسكي في كتابه لعبة الشطرنج الكبرى (تعتبر الصين بالفعل مرساة الشرق الأقصى والشرق الأقصى ينافس فقط رأس الجسر الديمقراطي لأوروبا الغربية ، لذلك ما لم تتمكن الولايات المتحدة والصين بنجاح من التوصل إلى إجماع حول الاستراتيجية الجيوبولتيكية ، ستفقد الولايات المتحدة موطئ قدمها السياسي في القارة الآسيوية)(١١)

(١) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

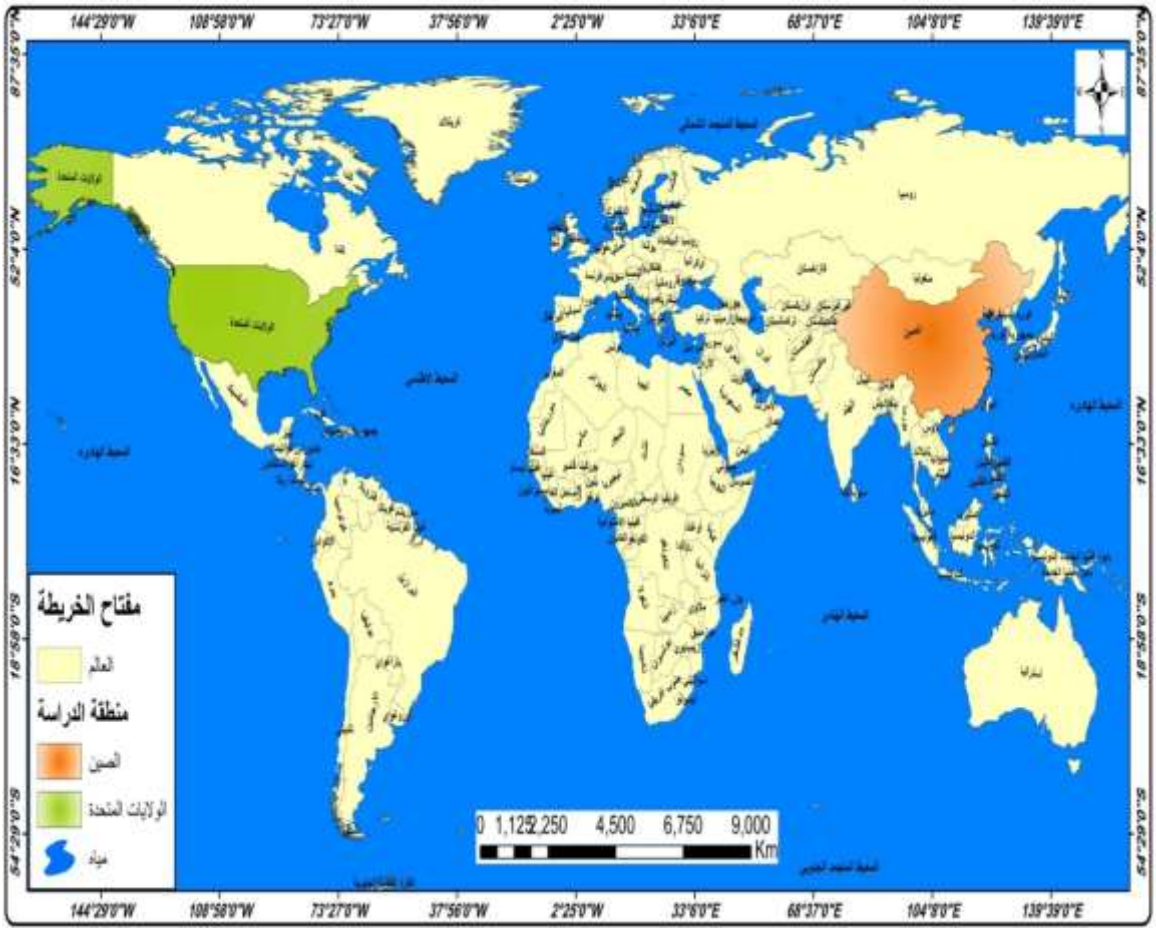

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة العالم الادارية بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، ومخرجات برنامج arc gis ١٠,٧

مع التطور المستمر للقوة الوطنية الشاملة للصين ، استمر اتساع نفوذ الصين في الشؤون الإقليمية ، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تشعر بضرورة وإلحاح احتواء الصين جغرافيًا وباعتبارها منافسًا استراتيجيًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، وتوسيع مجال نفوذ نموذجها الاقتصادي الذي تقوده الدولة ، وإعادة كتابة النظام الإقليمي لصالحها ، اما في غرب الكرة الأرضية تسعى الصين إلى تمرير الاستثمار والإقراض الذي تقوده الدولة وسحب المنطقة إلى معسكرها الخاص في إفريقيا ، وتعمل على توسيع وجودها الاقتصادي والعسكري من خلال السيطرة على التعدين وإخضاع البلدان الأفريقية إلى ظروف غير مستدامة وغير شفافة فالديون والممارسات الملتزمة التي تقوض التنمية طويلة الأجل في أفريقيا وبالتالي تنفيذ استراتيجية (الاتصال

والاحتواء) ، فاستخدمت الولايات المتحدة سلاسل الجزر التي تديرها لسنوات عديدة لتقوية ما يسمى بـ (المرساة الشمالية) و (المرساة الجنوبية) في المحيط الهادئ من خلال إعادة بناء التحالف بين الولايات المتحدة بين وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية الذي يعد الخط الجغرافي الاستراتيجي للصين ، ومن ناحية أخرى تجتذب الولايات المتحدة الهند وتستخدم الهند لتحقيق التوازن بين الصين من شمال المحيط الهندي و تسعى جاهدة للتسلل بقوتها البحرية في المناطق النائية من آسيا الوسطى ومنغوليا والقارة الأوروبية الآسيوية الأخرى ، لا سيما من خلال قواعد الحرب الأفغانية في آسيا الوسطى ، في محاولة لبناء شبكة جغرافية شاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتعامل مع صعود الصين.[١٢]

كان لأحداث مبنى التجارة العالمية (١١ سبتمبر) تأثير كبير على النظرة الجيوسياسية للولايات المتحدة فقامت بإجراء تعديلات كبيرة على الاستراتيجية الجيوبولتيكية الأمريكية (فهي تعتبر الإرهاب التهديد الأول للولايات المتحدة ، وتقلل من وجهة النظر الجيوستراتيجية التقليدية المتمثلة في اعتبار القوى العظمى خصومًا استراتيجيين ، وتسعى إلى التعاون مع الصين) تعتقد الولايات المتحدة أن الهدف الأساسي لاستراتيجيتها العالمية لم يعد الحماية من الخصوم الاستراتيجيين المحتملين ، بل القضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب في كل مكان باستخدام الوسائل غير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل . [١٣]

جلب هذا التغيير في الجيواستراتيجية للولايات المتحدة فرصًا لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية ، مؤكدا ذلك الرئيس بوش بقوله (الصين ودول آسيا والمحيط الهادئ الأخرى شركاء مهمون في مكافحة تحالف الإرهاب ، والصين قوة عظمى وتأمل الولايات المتحدة في إقامة علاقة بناءة معها) [١٤] انتهزت الصين أيضًا هذه الفرصة بقوة لتعزيز التحسين المستمر للعلاقات الصينية الأمريكية من خلال التفاعل الايجابي للجغرافيا السياسية ، وعلم الجغرافيا الاقتصادية.

أصبحت الولايات المتحدة أحد العوامل المهمة للصين لتطوير اقتصادها وتحقيق التحديث والحفاظ على الاستقرار الوطني وسلامة أراضيها وتحقيق الوحدة الوطنية ، كما وقفت الاخيرة بوضوح إلى جانب الحرب ضد الإرهاب وقدمت دعمًا مبدئيًا مما جعل الولايات المتحدة تدرك أن الصين دولة يمكن الوثوق بها والتعاون معها بالتالي .

مما تقدم من خلال هذا التفاعل الجيوسياسي ، توصلت الصين والولايات المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن قضايا مثل التعاون في مكافحة الإرهاب ، ومكافحة انتشار السلاح النووي ، ومختلف المجالات الأمنية غير التقليدية ، فضلاً عن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وتوسيع التوافق ، وتعزيز الثقة المتبادلة ، والتعزيز المشترك للعلاقات البناءة والتعاونية في القرن الحادي والعشرين بهدف تعزيز الرخاء والاستقرار العالميين.

(٢) من المنظور الاقتصادي الجغرافي

تستند العلاقات الجيو اقتصادية على الاختلافات في الموقع الجغرافي للدولة ، و الموارد الطبيعية ، والهيكل الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع ارتباط الجغرافية السياسية والاقتصاد ، والتركيز على تحليل العملية الاقتصادية لمختلف البلدان في الموارد والأسواق ورأس المال والتكنولوجيا والعمل وعوامل أخرى علاقة تنافسية أو تكاملية بين العناصر، من أجل اعتماد استراتيجيات مقابلة في العلاقات الخارجية والتنمية الاقتصادية وتنقسم العلاقة الجيو اقتصادية بين الدول إلى علاقة تنافسية وعلاقة تكاملية ، فالتشابه يؤدي إلى المنافسة ، والتكامل (الاختلاف) يؤدي إلى التعاون وبالتالي وصف العلاقات الجيو–اقتصادية بين الدول كمياً ، واستكشاف قوانين المنافسة الاقتصادية والتعاون بين الدول.

من هذا المنظور تعتبر الصين والولايات المتحدة اقتصادين كبيرين على جانبي المحيط الهادئ ، والعلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما تكاملية وتفاعلية إلى حد كبير، فالولايات المتحدة لديها رأس مال قوي وتكنولوجيا متقدمة ، لكن تكاليف العمالة مرتفعة ، اما الصين فتعاني من نقص نسبي في الأموال ومتخلفة نسبيًا في مجال التكنولوجيا ، لكن لديها موارد وفيرة وأسعار عمالة منخفضة نسبيًا، لذلك تعتمد الصادرات الأمريكية إلى الصين بشكل أساسي على رأس المال والتكنولوجيا ، في حين أن صادرات الصين كثيفة العمالة بشكل أساسي، بسبب الحجم الكبير للسوق والاقتصاد بين الصين والولايات المتحدة ، إلى جانب التكامل التجاري والهياكل الصناعية بين الجانبين ، زاد حجم التجارة بينهما بشكل سريع ، فارتفع حجم التجارة الثنائية من حوالي ٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ إلى اكثر من ٥٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ جدول (١) ، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦ ، كانت الولايات المتحدة قد استثمرت وأنشأت أكثر من ٥٠٠٠٠ شركة في الصين ، باستثمارات فعلية تزيد عن ٥٤ مليار دولار ، وأنشأت الشركات الصينية أكثر من ١١٠٠ شركة في الولايات المتحدة ، وحاليا تعد كل من الصين والولايات المتحدة ثاني أكبر شركاء تجاريين في العالم ، و الاولى تعتبر سوق التصدير الرئيسي الأسرع نموًا في الولايات المتحدة ، بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ ٢٤٪. [١٥]

اما المجال المالي ، تحتفظ الصين بكمية كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي بالدولار ، بالتالي فان أي تطور وتغيرات في الظروف المالية للصين تؤثر بشكل متزايد على النظام المالي الأمريكي ، وأبرزها

احتياطيات النقد الأجنبي للصين ونظام سعر الصرف ، ووفقًا للإحصاءات المالية الصادرة عن بنك الشعب الصيني ، بلغ رصيد احتياطيات النقد الأجنبي للصين في نهاية يونيو ٢٠٠٨ (١٨,٠٨٨ مليار دولار أمريكي)، فإذا استخدمت الصين كمية كبيرة من أصولها بالدولار لشراء منتجات عالية التقنية من الولايات المتحدة ، ستضع ضغوطًا على الأمن القومي للولايات المتحدة ، وإذا باعت الصين حيازتها من الدولار فقد يتسبب ذلك في مزيد من الانخفاض في الدولار ، بالإضافة إلى ذلك بحلول ديسمبر ٢٠٠٧ اشترت الصين ٤٧٧,٦ مليار دولار من سندات الخزانة الأمريكية ، مما يعني ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع الضغط على الصين كما كانت في التسعينيات ، لأن القيام بذلك سيضر في النهاية بمصالحها.[١٦]

وفيما يتعلق بجذب رأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي ، ضاقت الفجوة بين الصين والولايات المتحدة بشكل كبير من حيث جذب الاستثمار الأجنبي ، ففي عام ١٩٩٠ ، كانت استثمارات الصين ٣,٥ مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة بنسبة ٧,٢ ٪ فقط ، بينما استثمرت الولايات المتحدة في الصين ٤٨,٥ مليار دولار أمريكي ، اما في عام ٢٠١٨ ، بلغت استثمارات الصين ١٣٩ مليار دولار أمريكي ، بينما بلغت استثمارات الولايات المتحدة ٢٥٢ مليار دولار أمريكي ، وبلغ الاستثمار الأجنبي الصيني ٥٥,٢٪ من استثمارات الولايات المتحدة ومن حيث الاستثمار الأجنبي المباشر ، في عام ١٩٩٠ كانت في الصين ٨٠٠ مليون دولار أمريكي ،اما الولايات المتحدة ٢٧,٢ مليار دولار أمريكي فلم تشكل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للصين سوى ٢,٩ ٪ فقط من حجم الاستثمار في الولايات المتحدة، وفي عام ٢٠١٨ ، وصلت الصين ١٣٠ مليار دولار أمريكي ، متجاوزة الولايات المتحدة البالغة ١١٠مليار دولار ، و من حيث القدرة التنافسية للشركات ، يُظهر تصنيف ٢٠١٨ Fortune Global أن عدد الشركات الصينية المدرجة في القائمة قد ارتفع لمدة ١١ عامًا متتاليًا ، من ٢٤ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٠ في عام ٢٠١٤ ، بينما انخفضت لدى الولايات المتحدة من ١٦٧ إلى ١٢٦ [١٧] .بالإضافة إلى ذلك ، ازداد صوت الصين في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وستساعد الآليات الدولية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد بريكس بقيادة الصين في تعزيز دور الصين في الاقتصاد العالمي.

في القطاع المالي تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم من حيث الواردات والصادرات من السلع ، وتحافظ تجارتها في السلع على فائض على مدار السنة، والنسبة العالمية لإجمالي التجارة في السلع أعلى من تلك الخاصة بالولايات المتحدة والعالمية، كما نمت احتياطيات الصرف من نقص إلى تراكم واحتلت المرتبة الأولى في العالم بثبات ، وبالتالي اصبحت القيمة المضافة لصناعتها التحويلية أعلى من القيمة المضافة في الولايات المتحدة في العديد من جوانب الاقتصاد ، يتضح من ذلك الاتجاه العام للصعود النسبي للقوة الاقتصادية الصينية والانحدار النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية.

من منظور حجم التبادل التجاري منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية قبل ٤١ عامًا ، زاد حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة بأكثر من ٢٣٣ ضعفًا، باعتبارهما اقتصادين رئيسيين في العالم ، فإن الحجم الاقتصادي الإجمالي للصين والولايات المتحدة يمثلان حوالي ٤٠٪ من إجمالي حجم الاقتصاد العالمي ، ويشكل الحجم الإجمالي للتجارة والاستثمار بين الصين والولايات المتحدة حوالي ٣٠٪ من إجمالي حجم الاقتصاد العالمي، وبالتالي اصبحا محركًا مهمًا وعامل استقرار لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

ومن منظور مقياس الناتج المحلي الإجمالي ، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام ٢٠١٧ بمقدار ١٥ تريليون دولار أمريكي مقارنة بعام ١٩٦٠ ؛ إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني في عام ٢٠١٧ زاد بمقدار ١٢ تريليون دولار أمريكي فقط مقارنة ب ١٩٦٠.

وفي العشرين سنة الماضية ، زاد الناتج المحلي الإجمالي التراكمي للولايات المتحدة بمقدار ٣٠٣,٦ تريليون دولار أمريكي ، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي التراكمي للصين بمقدار ١٠٤,٩ تريليون دولار أمريكي في نفس الفترة لذلك فإن التجارة بين الصين والولايات المتحدة مفيدة للطرفين ومربحة للجانبين ولا يوجد ما يسمى ان الصين فقط تستفيد من المصالح الأمريكية .[١٨]

من خلال ذلك نستنتج ان الأسباب الاقتصادية قد لعبت دورا مهما في التحول في العلاقات بين البلدين من التعاون إلى المواجهة، لان المزايا التي يستمدها كلا الجانبين من التعاون الاقتصادي اصبحت أقل ، لكن التنافس على المكانة في سياق التنافس الجديد بين القوى العظمى والتصورات الحرجة المتزايدة على كلا الجانبين لعبت أيضًا دورًا رئيسيًا ، حيث أدى الصعود الاقتصادي والتكنولوجي السريع للصين إلى خلق وضع أصبحت فيه العلاقات الاقتصادية بينهما أقل تكاملًا وأكثر قدرة على المنافسة، حيث أصبح من الصعب على الشركات الأمريكية زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح في السوق الصينية – خاصة وأن القيود الإدارية تتزايد بدلاً من التناقص – ولا تزال العديد من فروع الخدمات التي تمتلك فيها الشركات الأمريكية مزايا تنافسية مغلقة أمامها على العكس من ذلك ، أصبحت الولايات المتحدة مترددة في نقل التكنولوجيا، والآن بعد أن انخفضت مشتريات الصين من سندات الخزانة الأمريكية في أعقاب تقلص فوائض الحساب الجاري ، توقفت المدخرات الصينية عن المساهمة في تمويل الاقتصاد المحلي الأمريكي ، واصبحت هي أكبر دولة دائنة للولايات المتحدة ، حيث تمتلك أكثر من ١,١ تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، وهذا يعني أيضًا أنه بمجرد أن تبيع سندات الخزانة الأمريكية على نطاق واسع ، فإن عوائد سندات الخزانة الأمريكية سترتفع ، مما سيزيد بشكل مباشر من تكلفة الاقتراض الأمريكي ويفرض ضغوطًا هائلة على الإنفاق المالي للولايات المتحدة.

ثالثا : انماط التأثير الجيوسياسي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية

تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى الصين انها تمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية والغربية حتى في المناطق الواقعة خارج جوهر التنافس بين المحيطين الهندي والهادئ. ينطبق هذا في جميع المجالات على إفريقيا والشرق الأوسط ، بالإضافة إلى الصراع على مصادر الطاقة هناك ، كما وتخشى واشنطن أيضًا من أن الصينيين قد يؤسسون وجودًا عسكريًا. (١٩)

يمتد التحدي التنافسي الذي تفرضه الصين الآن إلى مجالات التكنولوجيا الفائقة ، من خلال استراتيجيتها الخاصة بالسياسة الصناعية (صنع في الصين ٢٠٢٥) حيث أوضحت بكين عزمها على تحقيق الريادة في السوق العالمية في عشرة قطاعات رئيسية ذات قيمة مضافة عالية وبالفعل اليوم تتنافس الشركات الأمريكية والصينية بشدة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والذكاء الاصطناعي على الصدارة في كل من التطوير ووضع المعايير والأنظمة ، لذلك تتهم الولايات المتحدة الصين بالمنافسة غير العادلة ، على سبيل المثال من خلال إغلاق أسواقها بإجراءات حمائية ، والتمييز ضد الموردين الأجانب ، وممارسة تأثير مباشر وتعسفي على الأسواق والشركات المهمة ، مما ادى الى بروز الصين كمؤثر عالمي من خلال الانماط التالية:-

(١) التأثير الاقليمي للصين والولايات المتحدة

في الجغرافيا السياسية الكلاسيكية ، يُفهم مصطلح مجال التأثير من الناحية الإقليمية كمنطقة محددة بوضوح يمارس فيها الفاعل تأثيرًا حصريًا.

ويمكن قياس ذلك من خلال نسبة المصروفات وإجمالي الاستثمار في إجمالي المنطقة، و تحديد منطقة الصين بشرق آسيا وجنوب شرقها ، اما المنطقة التي تقع فيها الولايات المتحدة يتم تعريفها على أنها ثلاث دول تابعة لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) ، بما في ذلك الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، ومن خلال تطبيق المؤشرات الاقتصادية يمكن الكشف عن مناطق التأثير .

من حيث حصة الناتج المحلي الإجمالي للصين والولايات المتحدة في منطقتهما من ١٩٧٨ إلى ٢٠١٧ ، تتراوح حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي في شرق وجنوب شرق آسيا من مستقرة نسبيًا إلى سريعة النمو، فقبل عام ١٩٩٤ ، كانت مستقرة بنسبة حوالي ١٠٪ ، ثم ظهر اتجاه نمو سريع ، ارتفع إلى حوالي ٥٦٪ في عام ٢٠١٧، اما نسبة الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مستقرة

نسبيًا بشكل عام ، ففي عام ١٩٧٨ ، كانت نسبة الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة حوالي ٨٨٪. في عام ٢٠١٧ ، انخفضت النسبة إلى ٨٧٪.[٢٠]

من منظور إجمالي الواردات والصادرات التجارية فان نسبة إجمالي التجارة الإقليمية للصين تسارعت بشكل كبير بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من ٥٨% الى ٧٩% عام ٢٠١٧ ويعود سبب ذلك الى اتساع تجارة الصين مع الأسواق الناشئة والدول النامية بقوة ولديها إمكانات هائلة للتنمية ،ومن ثم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان بالكامل ، وحقق ٩٠٪ من البضائع تعريفة جمركية صفرية ، مما عزز بقوة النمو السريع للتجارة الثنائية بين الصين والآسيان بحيث يمكن للسلع التي تتمتع بخصائصها وقدرتها التنافسية الخاصة بانتقال السلع بحرية في أسواق بعضها البعض ، في الوقت نفسه حصة الولايات المتحدة من إجمالي التجارة الخارجية لنافتا في اتجاه نزولي ، من ٧٥٪ في عام ١٩٧٨ إلى ٧٠٪ في عام ٢٠١٦ .

اما من حيث الاستهلاك فإنها من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤ فإن الحصة الإقليمية من إجمالي الاستهلاك في الصين آخذة في الارتفاع أيضًا زادت الحصة الإقليمية من إجمالي استهلاك الصين من ١٩٪ إلى ٤٨٪ ، بينما في الولايات المتحدة في اتجاه تنازلي، بينما تراجعت في الولايات المتحدة من ٨١٪ إلى ٧٦٪. [٢١]

بناءً على التحليل أعلاه ، من منظور الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والاستهلاك ، يقع تأثير نفوذ الصين في شرق وجنوب شرق آسيا ، وقد اتسع مجال تأثيرها الاقليمي في جوارها الجغرافي في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ، في حين انخفضت نسبة المؤشرات الأمريكية في نافتا بشكل طفيف مما يعني انحدارا جيواقتصادي في مناطق نفوذها.

(٢) التأثير الهيكلي للأنشطة الاقتصادية الصينية والأمريكية

في الأيام الأولى للإصلاح والانفتاح ، تعرضت الصين للضغط من قبل البلدان الرأسمالية الغربية (الولايات المتحدة الامريكية) لفترة طويلة وأصبحت أداة لإرضاء التجارة الخارجية للدول الغربية، فهي تصدر بشكل أساسي عددًا كبيرًا من العمالة (المنتجات الأولية المكثفة القائمة على المواد الخام الرخيصة) ، فالتغيرات في هيكل استيراد وتصدير السلع الصينية لها تأثير كبير على شروط التجارة بين الصين والولايات المتحدة ، ففي السبعينات صدرت عددًا كبيرًا من المنتجات الأولية التي تعتمد بشكل أساسي على المواد

الخام وتستورد عددًا كبيرًا من المنتجات المصنعة من الولايات المتحدة ، وخاصة المعدات الإلكترونية الذكية عالية التقنية مثل السلع الكمالية والملابس ، وحققت التجارة الخارجية للولايات المتحدة تطورًا جديدًا وأصبحت ركيزتها الاقتصادية، لذلك فتحت الولايات المتحدة الباب بالنسبة لتجارة الاستيراد والتصدير في الصين مما حدى بالعلاقات ان تصبح وثيقة جدًا، وفي الوقت نفسه أدى الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي أيضًا إلى انخفاض قيمة الرنمينبي* بشكل خطير [٢٢].

وما بعد عام ٢٠٠٠ عمقت الصين إصلاحها وانفتاحها ، وحدثت تغييرات كبيرة في هيكل استيراد وتصدير السلع من خلال تحقيق التنمية المنسقة للصناعات في مختلف المجالات ، فقد تم تحسين هيكل استيراد وتصدير السلع الأساسية وتعديله ، وتم تخفيض معدل تصدير المنتجات منخفضة التكلفة كثيفة العمالة ، وخاصة المنتجات الميكانيكية والكهروميكانيكية الأغلى ثمناً وغيرها من المنتجات الميكانيكية والكهربائية ، وجهت صادراتها من المنتجات النهائية لتجارة المعالجة ضربة كبيرة إلى الصناعة المحلية في الولايات المتحدة. استمر حجم صادرات السلع الجاهزة باهظة الثمن في الانخفاض ونتيجة لذلك ، بدأ الرنمينبي في الارتفاع وبدأ الدولار الأمريكي في الانخفاض. بالتالي أظهر مؤشر المنتج الأمريكي نموًا سلبيًا عامًا بعد عام ، واصبحت تكاليف التجارة الأمريكية آخذة في الارتفاع أيضًا .

من أجل عكس هذا الاتجاه ، أقامت الولايات المتحدة طبقات من الحواجز في التجارة الصينية الأمريكية ، وصاغت قوانين مختلفة لمكافحة الإغراق لعرقلة تجارة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة ، الأمر الذي يجعل أيضًا شروط التجارة الصينية الأمريكية تتدهور تدريجياً .

من منظور الهيكل الاقتصادي للعلاقات الصينية الامريكية تكمن الميزة النسبية لأمريكا في الصناعات كثيفة رأس المال ، بينما تكمن الميزة النسبية للصين في الصناعات كثيفة العمالة، كما تمثل قيمة إنتاج الصناعة الأولية ٨٪ من الاقتصاد الصيني و ١٪ من الاقتصاد الأمريكي ؛ وتمثل الصناعة الثانوية والناتج المحلي الإجمالي ٢٠٪ من الاقتصاد الصيني و ١٢٪ في الاقتصاد الامريكي ؛ و٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين يأتي من الصناعة الثالثة ، في حين أن الولايات المتحدة تصل إلى ٧٩٪ ، بالتالي ان الهيكل الاقتصادي للصين يهيمن عليه الزراعة الأساسية والتصنيع ، وتهيمن الخدمات على الهيكل الاقتصادي للولايات المتحدة ، ففي عام ٢٠١٦ بلغ الفائض التجاري للولايات المتحدة في الخدمات ٢٤٩,٤ مليار دولار ، بينما سجلت تجارة الصين في الخدمات عجزًا قدره ٢٤٠,٩ مليار دولار في ذلك العام [٢٣]

بالتالي تعكس التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بشكل مباشر التكامل بين البلدين من حيث الميزة النسبية والهيكل الاقتصادي ، لكن في التجارة السلعية بينهما تعاني الاخيرة من عجز اثر بشكل كبير على وزنها الجيوسياسي، الا انه في تجارة الخدمات فان الاولى لديها عجز كبير.

اما من ناحية التركيب السلعي ومن الجدول (٢) يلاحظ انه يوجد تنوع في الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة والعالم ، فضلا عن التذبذب ارتفاعا وانخفاضا في قيم الصادرات الى الولايات المتحدة للسنوات ٢٠١٧ و٢٠٢١ و يعود السبب الى سياسة الحماية التي اتبعتها الولايات المتحدة وتوجه الصين الى الاسواق الناشئة ودول البريكس والشرق الاوسط وافريقيا وما يؤكد ذلك ارتفاع صادرات الصين عالميا لنفس الفترة ، وتعد الآلات والمعدات الكهربائية من اهم الصادرات والتي شكلت اكثر من ٣٢% من اجمالي استيرادات الولايات المتحدة للعام ٢٠٢١ ، في حين سجلت المفاعلات النووية حوالي ٢٨% لنفس السنة ، في حين ارتفعت النسبة الى ٧٨% لسلع الالعاب من اجمالي استيرادات الولايات المتحدة العالمية مما يعني ان السوق الامريكية تعتمد بشكل كبير على السلع الصينية .

جدول (٢)الهيكل السلعي لصادرات الصين الى الولايات المتحدة والعالم (٢٠١٧ ، ٢٠٢١)

كود المنتج	توصيف المنتج	صادرات الصين الى امريكا (الف دولار)		واردات امريكا من العالم (الف دولار)		صادرات الصين الى العالم (الف دولار)	
		القيمة في ٢٠١٧	القيمة في ٢٠٢١	القيمة في ٢٠١٧	القيمة في ٢٠٢١	القيمة في ٢٠١٧	القيمة في ٢٠٢١
	جميع المنتجات	٥٢٥,٧٤٨	٥٤١,٥٤٧	٢,٢٧١,٧٩٦	٢,٥٩٠,٦٠٧	٢,٤٠٦,٠٧٥	٢,٩٣٧,٠٦٤
٨٥	آلات ومعدات كهربائية	١٥٠,٠٥٢	١٣٥,١٢٣	٥٩٨,٩٧٤	٧١٠,١٢٣	٣٥٥,٩٩٢	٤١٥,٩٧٥
٨٤	مفاعلات نووية	١١٢,٢٠٨	١١٥,٦٣٥	٣٨٢,٩٢٦	٤٤٠,٢٥١	٣٤٨,٥٧٢	٤٢٨,٨٢٨
٩٥	لعب أطفال وألعاب	٢٦,٧٢٥	٤٠,٤٢٠	٥٥,٢٥٩	٧١,٥٣١	٣٢,٧٠٥	٥١,٨٦٠
٩٤	أثاث	٣٤,٨٢٩	٣١,٤٤٦	٨٩,٨١٦	١٠٩,٣٩٤	٦٦,٩٤٤	٨١,٣٨٦
٣٩	لدائن ومصنوعاتها	١٧,٥٤٠	٢٧,٠٥٢	٧٠,٦٤٥	٩٦,٤١٠	٥٤,٧١٣	٨٢,٤٦٣
٨٧	عربات سيارة، جرارات،	١٥,٥٣٧	١٧,٣٤٨	٦٧,٣٥٨	٧٦,٢٦٥	٢٩٤,٢٢٢	٢٨٣,١٠٨
٧٣	مصنوعات من حديد	١٢,٤٧١	١٥,٣٩٩	٥٧,٣٠١	٧١,٠٦٢	٣٩,١٠٧	٤٨,٠٠٠
٩٠	أدوات وأجهزة للبصريات	١٢,٣٠٧	١٤,١٠٧	٧٠,٦٤٨	٨٠,٢٢٤	٨٥,٩٩٤	١٠٦,١٥٤
٦١	ألبسة	١٤,٨٨٢	١٣,٠٧٨	٧١,٩٧٢	٦٢,٢٤٣	٤٥,٧٤٥	٥٢,٢٨٣
٦٤	أحذية	١٤,٨٣٧	١٢,٢٩٢	٤٨,٤٣٧	٣٨,١١٥	٢٦,٦٠٥	٢٨,٦٤٤

- Trade statistics for international business https://www.trademap.org

اما بالنسبة للتركيب السلعي لصادرات الولايات المتحدة الى الصين يوضح جدول (٣) انه تتميز بالتنوع وارتفاع قيم صادرات الولايات المتحدة الى الصين عام ٢٠٢١ عنه في ٢٠١٧ وبالرغم من ارتفاع قيم الاستيرادات الصينية الا انها تمثل نسبة قليلة من اجمالي استيراداتها عالميا وهذا في صالح الصين من وجهة النظر الجيوسياسية لأنها تعكس التنوع في مصادر استيراداتها وتشكل الآلات والمعدات الكهربائية نسبة ٣% من اجمالي استيرادات الصين لعام ٢٠٢١ ، في حين كانت نسبة استيرادات المفاعلات النووية ٨% كما احتلت استيرادات الوقود المعدني المرتبة الثالثة لتشكل نسبة ٥% كما وتعتمد الصين على الولايات المتحدة سد احتياجاتها من الحبوب وقد بلغت نسبتها ٣٤% من اجمالي استيرادات الصين العالمية للحبوب .

مما تقدم نستنتج ان الاهمية النسبية لصادرات الصين الى الولايات المتحدة تشكل قيم عالية من اجمالي الواردات وهذا تعد نقطة قوة جوهرية لصالح الصين تؤكد تطور وقوة الصناعة الصينية وقدرتها التنافسية العالية واعتماد السوق الامريكية عليها بشكل كبير، اما بالنسبة للأهمية النسبية لصادرات الولايات المتحدة الى الصين فتظهر بنسب متدنية من اجمالي استيرادات الصين ويعطي دلالة على ان الصين تنوع مصادر استيراداتها ويعد ذلك مصدر قوة ضمن مفاهيم الجغرافية السياسية ، فضلا عن ان الصين هي أكبر مستورد للعديد من المنتجات الزراعية مثل فول الصويا والذرة في الولايات المتحدة ، مما يعني أنه بمجرد أن تخفض الصين بشكل كبير وارداتها من المنتجات الزراعية الأمريكية ، سيكون لها تأثير كبير على المزارعين الأمريكيين وبالتالي سرعت الصين نحو استثمار القوة الاقتصادية لبناء القوة الاستراتيجية في المجالين السياسي والعسكري وفي تعزيز قوة النموذج الصيني كأساس للقوة الناعمة.

جدول (٣) الهيكل السلعي لصادرات الولايات المتحدة الى الصين والعالم (٢٠١٧ ، ٢٠٢١)

كود المنتج	توصيف المنتج	صادرات امريكا إلى الصين الف دولار		واردات الصين من العالم الف دولار		صادرات امريكا الى العالم الف دولار	
		القيمة في ٢٠١٧	القيمة في ٢٠٢١	القيمة في ٢٠١٧	القيمة في ٢٠٢١	القيمة في ٢٠١٧	القيمة في ٢٠٢١
	جميع المنتجات	١٢٩,٩٩٧	١٥١,٠٦٥	١,٨٤٠,٩٥٧	٢,٠٥٥,٥٩٠	١,٥٤٧,١٩٥	١,٧٥٣,٩٤١
٨٥	آلات ومعدات كهربائية	١٢,٣٣٢	١٩,٣٥٦	٤٥٥,٤٩٤	٥٤٨,٧٤٣	١٧٤,٥٠٥	١٨٥,٤٠٤
٨٤	مفاعلات نووية	١٢,٨٩٢	١٦,٧٢٨	١٦٩,٧٧٩	١٩١,٩٦٣	٢٠٢,٠٦٥	٢٠٩,٢٨٤
٢٧	وقود معدني،	٨,٤٩٦	١٥,٣٩٧	٢٤٧,٥٧٨	٢٦٧,٥٥٦	١٣٩,٥٧١	٢٣٩,٧٨٠
١٢	حبوب	١٢,٨٤٠	١٥,٠٤٠	٤٤,٤٩٧	٤٤,٩٦٢	٢٦,٣٨٧	٣٣,٠٦١

٩٠	أدوات وأجهزة للبصريات	٨,٨١٨	١٠,٧٥٤	٩٧,٤١٤	٩٩,٠٩٦	٨٣,٦٣٩	٩١,٦٨٠
٨٧	عربات سيارة، جرارات	١٢,٨٦٢	٨,٤٨١	٧٩,٢٣١	٧٣,٩٧٣	١٣٠,٤٠٦	١٢٢,٢٠٢
١٠	حبوب	١,٣٤٨	٧,٧٦٨	٦,٤٠٠	٩,٣٢٤	١٨,٦١٣	٣٠,٥٤٦
٣٠	منتجات الصيدلة	٢,٤٤٨	٦,٦٦٧	٢٥,٢٥٠	٣٤,٩١٩	٤٤,٩٣٦	٧٧,٩٦٢
٣٩	لدائن ومصنوعاتها	٥,٦٦١	٦,٣٣٤	٦٨,٩٤٩	٧١,٠٤١	٦١,٩٠٧	٧٤,٣١١
٨٨	ملاحة جوية وفضائية	١٦,٢٦٥	٤,٧١٧	٢٦,٢١٤	٩,٥٣١	١٣١,١٢٠	٨٩,١٣٦

- Trade statistics for international business https://www.trademap.org

(٣) التوزيع الجغرافي لمناطق النفوذ الجيو اقتصادي للولايات المتحدة الامريكية والصين

يمكن أن يقيس إجمالي حجم التجارة لدولة ما انفتاح البلد على العالم الخارجي ، لكنه لا يمكنه وصف مكانة الدولة في شبكة التجارة العالمية وبذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار علاقة الدولة مع جميع شركائها التجاريين.

بالاعتماد على جدول (٤) يمكن الكشف عن توزيع مناطق نفوذ القوة الاقتصادية للصين والولايات المتحدة في المناطق الرئيسية من العالم والتي تعد اداة مهمة لتحديد قوة وتأثير الوحدة السياسية من المنظور العالمي.

جدول (٤)

التطور المكاني لمناطق النفوذ الجيواقتصادي للصين والولايات المتحدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

الوحدة	عدد الدول٢٠٠٠	عدد الدول ٢٠٠٥	عدد الدول ٢٠١٠	عدد الدول ٢٠١٤	عدد الدول ٢٠٢٠
الصين	٢٠	٤٠	٨٣	٩٣	٩٧
الولايات المتحدة	١١٩	٧٨	٤٢	٢٨	٢٧

-The Ministry of Commerce of the People's Republic of China ٢٠٠٠, ٢٠٠٥, ٢٠١٠ ,٢٠١٥,٢٠٢٠.

من منظور القوة الاقتصادية للصين عام ٢٠٠٠، كان عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية الصينية ٢٠ دولة فقط ، تتركز بشكل رئيسي في الدول المجاورة ، المنتشرة في غرب آسيا ، وغرب إفريقيا ، وشرق إفريقيا ، وشرق آسيا ، وجنوب شرق آسيا. ففي عام ٢٠٠٥ ، ارتفع عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية في الصين إلى ٤٠ دولة ، وهو ما تضاعف مقارنة بعام ٢٠٠٠حيث توسعت الدول في منطقة القوة الاقتصادية لتشمل المناطق المجاورة ، وكانت مناطق التوزيع لا تزال تتركز بشكل أساسي في غرب آسيا وغربها، وإفريقيا وشرق إفريقيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا ، وامتدت في المقابل إلى بعض البلدان في أوروبا الشرقية في عام ٢٠١٠ ، ارتفع عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية في الصين إلى ٨٣ ، وأظهر التوزيع المكاني نموًا متواصلاً وغطت القوة الاقتصادية تقريبًا أوروبا الشرقية ، وغرب آسيا ، وشرق آسيا ، وجنوب شرق آسيا ، ومعظم أوقيانوسيا وأفريقيا ، و اقتصاديات تشيلي وأوروغواي في أمريكا الجنوبية ، مما يعني أن هناك درجة عالية من الاعتماد على الصين اقتصاديا ويؤكد ذلك في عام ٢٠١٤ ، زاد عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية الصينية بشكل طفيف إلى ٩٣ دولة ، ارتفع الى ٩٧ دولة عام ٢٠٢٠ وكان نمط التوزيع المكاني مشابهًا لذلك في عام ٢٠١٠ .

يوضح هذا الاستنتاج أنه مع صعود الصين ، فإن فضاء قوتها الاقتصادية يمثل اتجاهًا للتوسع إلى الخارج. ، واستناداً إلى الاعتبار الموسع لمصالحها الجغرافية الخاصة ، أصبحت مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مناطق نفوذ حيث تتنافس الصين والقوى الكبرى الأخرى على سوق التجارة وتستند الصين أولاً إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأن تمتد إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال مبادرة "الحزام والطريق" ، وذلك لتحويل مزاياها الاقتصادية إلى تأثير استراتيجي عالمي .في الوقت نفسه ، يجب تجنب الصراع المباشر والمواجهة مع الولايات المتحدة في مجالات اهتمامها الأساسية.

اما بالنسبة لمنطقة القوة الاقتصادية الأمريكية في عام ٢٠٠٠ ، كان عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية الأمريكية ١١٩ دولة، ويمكن ملاحظة أن التأثير الاقتصادي للولايات المتحدة خلال هذه الفترة كان بعيد المدى وشامل تقريبًا إلى العالم بأسره .في عام ٢٠٠٥ ، انخفض عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية الأمريكية إلى ٨٧ دولة ، كما ضعفت القوة الاقتصادية الأمريكية على شرق آسيا وجنوب شرق آسيا خلال هذه الفترة، في عام ٢٠١٠ ، انخفض عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية الأمريكية بشكل منحدر وانخفض إلى ٤٢ دولة تركز بشكل رئيسي في أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وشمال أوروبا وعدد قليل من البلدان في أفريقيا ، في حين أن فرنسا والمملكة المتحدة والنمسا والسويد في أوروبا تعد في مجال القوة للاقتصاد الأمريكي، بالتالي تشير هذه النتيجة إلى الركود الاقتصادي العام للولايات المتحدة وإضعاف الهيمنة العالمية ، كما تقلص نطاق القوة الاقتصادية الأمريكية في عام ٢٠١٤ ، فقد استمر

عدد الدول في منطقة القوة الاقتصادية الأمريكية في الانخفاض إلى ٢٨ دولة ، والتي تركزت في أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية ، وتراجع فضاء القوة الاقتصادية الأمريكية إلى الأمريكيتين.

مما تقدم يعكس التطور الزماني والمكاني للقوة الاقتصادية الصينية الأمريكية ، الانتعاش الشامل للاقتصاد الصيني وإضعاف الهيمنة الأمريكية في حقبة ما بعد الأزمة المالية ، انعكس التأثير الاقتصادي العالمي للاقتصاد الصيني الأمريكي متمثل في ضعف وتقلص النمط الخاص بالشرق (نفوذ الولايات المتحدة)، في حين شكل (نفوذ الصين) نمطًا من التعايش المتسع و أصبحت ميزة موقع الصين في وسط القارة الأوراسية أكثر وضوحًا ، وضعف القوة الاقتصادية للولايات المتحدة في القارة الأوراسية تدريجياً ، كما أن خصائص التجارة الخارجية للنفط بين الصين والولايات المتحدة تحدد إلى حد كبير خصائص الجغرافيا الاقتصادية للدولتين فالنفط هو دم الصناعة ، وله خصائص اقتصادية وسياسية وأمنية واستراتيجية خاصة وغيرها من الخصائص المتعددة ، فإن ضمان أمن إمدادات النفط له أهمية كبيرة في الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وبالتالي انعكس على التنافس الصيني الامريكي على مناطق انتاج النفط.

وبالنسبة لصادرات الصين فان مناطق نفوذها في ٤٦ دولة منها ١١ دولة تشكل حوالي ٢٥% من اجمال صادرات الصين ،تتركز في شرق آسيا و جنوب شرق آسيا ، كما تشكل صادراتها الى الولايات المتحدة (اكبر الشركاء) والمانيا اكثر من ٢٠% ، فضلا عن ذلك تتركز استيراداتها معظم استيراداتها اكثر من ٢٥% تاتي من جوارها الاقليمي وحوالي ٢٠% من خارج محيطها الاقليمي ، مما يعني الحصول على مزايا وقدرة تنافسية جيوسياسية تتمثل في تنوع جهة التصدير والاستيراد واهمية موقعها الجيواستراتيجية ، واقتصادية تتمثل بالقرب الجغرافي وتحقيق كلفة اقل للحصول على مزايا تنافسية .

اما بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة فان مناطق نفوذها تتركز في ٤٥ دولة من العالم ، تشكل كندا والمكسيك حوالي ٣٥% ، وجنوب شرق اسيا وشرقها حوالي ١٨% والباقي من اوربا ودول العالم ، اما استيرادات الولايات المتحدة فتتوزع في ١٩ دولة ومنطقة في العالم تشكل أمريكا الشمالية (٣٧٪) و مناطق أخرى (تقريبًا ٦٣٪) ، خاصة في بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى.

جدول (٥)

التوزيع النسبي لتجارة الولايات المتحدة الامريكية والصين لاهم ١٠ دول ومؤشر التبادل الصافي والتركيز الجغرافي للعام ٢٠١٧

البلد المصدر	من اجمالي استيرادات الصين	البلد المستورد	من اجمالي صادرات الصين	البلد المصدر	من اجمالي استيرادات امريكا	البلد المستورد	من اجمالي صادرات امريكا
اليابان	٩	امريكا	١٩	الصين	٢١,٩	كندا	١٨,٣
كوريا	٩,٦	هونغ كونغ	١٢,٤	المكسيك	١٣,١	المكسيك	١٥,٧
امريكا	٨,٤	اليابان	٦	كندا	١٢,٧	الصين	٨,٤
ألمانيا	٥,٣	فيتنام	٣,٢	اليابان	٥,٨	اليابان	٤,٤
استراليا	٥,١	كوريا	٤,٥	ألمانيا	٥	كوريا	٣,١
البرازيل	٣,٢	ألمانيا	٣,١	فيتنام	٢	ألمانيا	٣,٥
فيتنام	٢,٧	هولندا	٣	كوريا	٣,١	بريطانيا	٣,٦
ماليزيا	٢,٩	بريطانيا	٢,٥	البرازيل	١,٨	هولندا	٢,٧
روسيا	٢,٨	الهند	٣	الهند	٢,١	البرازيل	٢,٤
تايلند	٢,٢	سنغافورة	٢	آيرلندا	٢	الهند	١,٧
التركيز الجغرافي	١٨,٦		٣١,٤		٣٤		٣٤
التبادل الصافي			١,٢٣				٠,٦٤

- Trade statistics for international business https://www.trademap.org

خريطة (٢) حركة التبادل التجاري للصين لاهم عشرة دول ٢٠١٧

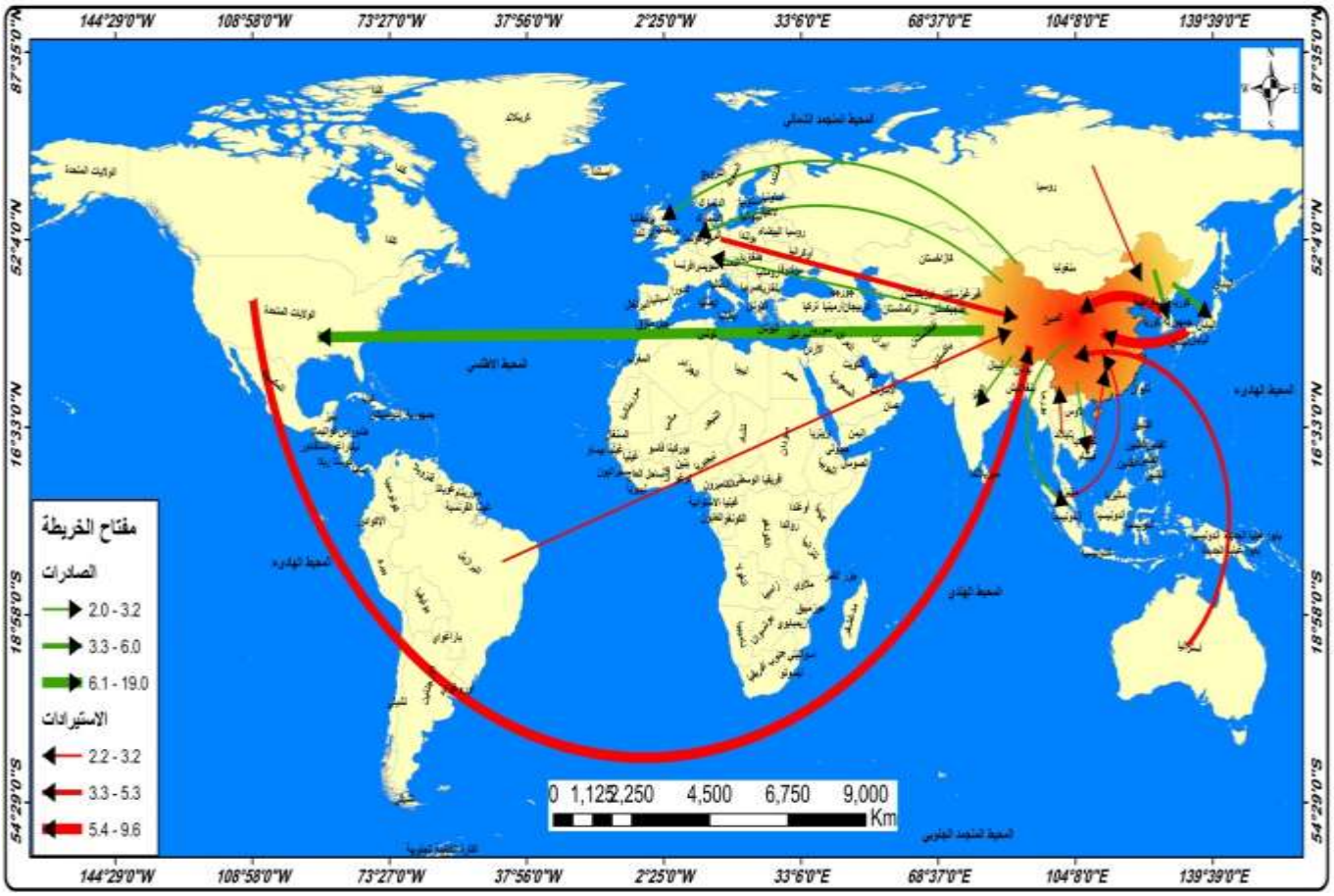

بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

خريطة (٢) حركة التبادل التجاري للولايات المتحدة الامريكية لاهم عشرة دول ٢٠١٧

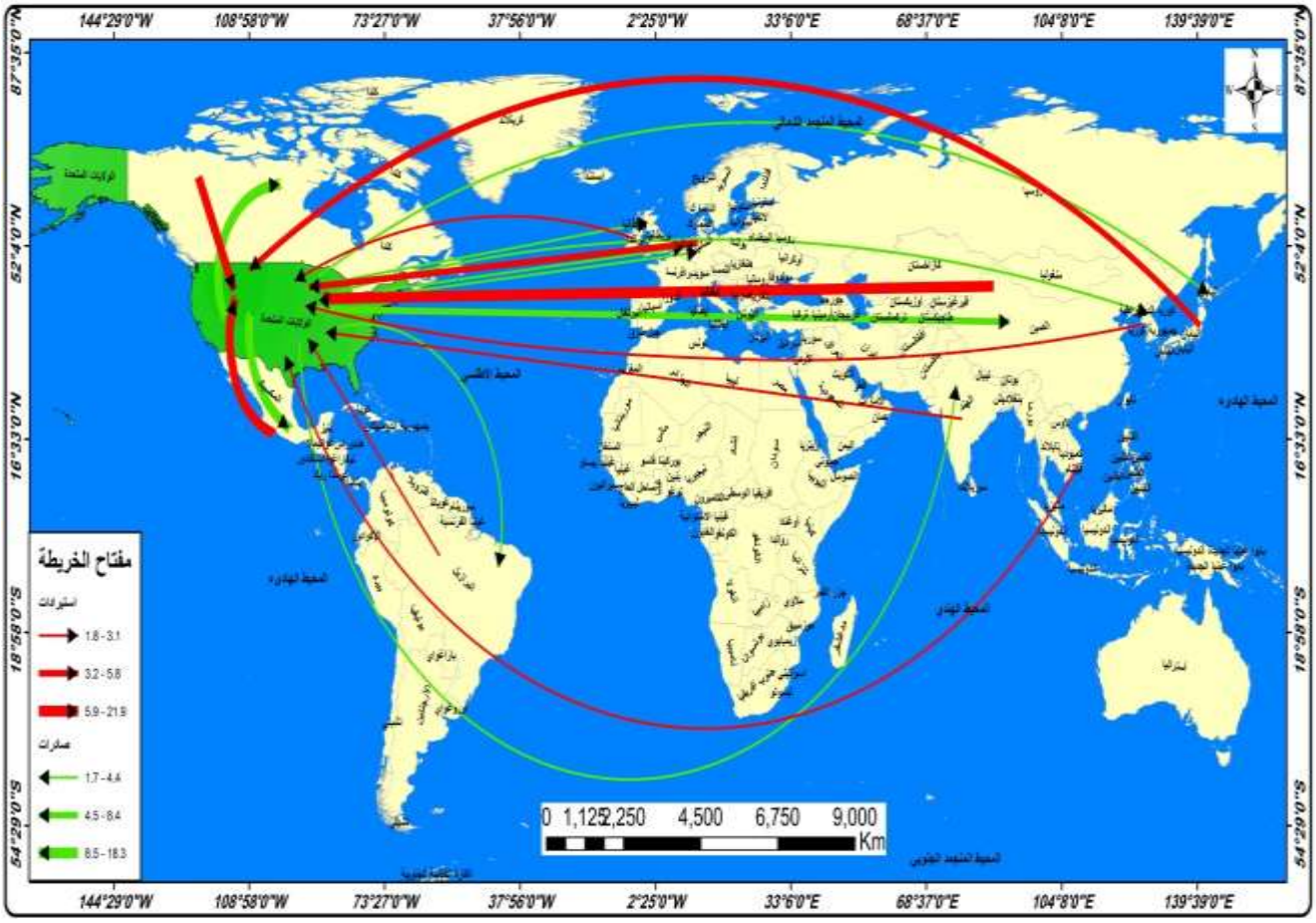

بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

خلاصة ما ذكر سواء من تجارة الاستيراد أو التصدير فالمنطقة التي تتمتع فيها الصين بنفوذ أكبر هي آسيا ، بينما ينعكس تأثير الولايات المتحدة بشكل أساسي في أمريكا الشمالية.

ومن خلال حساب اكبر جهات الاستهلاك والبلدان المصدرة للاستهلاك ، كانت الصين والولايات المتحدة أكبر وجهة للاستهلاك والبلدان المصدرة للاستهلاك. كما تتخذ تايوان الصين كأكبر وجهة استهلاكية ، بينما

تتخذ كندا والمكسيك الولايات المتحدة كأكبر وجهة استهلاكية. ومن منظور العرض الاستهلاكي ، تعد الصين أكبر مصدر للاستهلاك في ثلاث دول أو مناطق ، وهي اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة ، وتعد الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للاستهلاك في دولتين هما كندا والمكسيك على التوالي.

نستنتج مما تقدم اولا : ان التأثير المتبادل صفة رئيسة في العلاقات الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة والصين ، وثانيا : القوة الاقتصادية والتجارية للصين والولايات المتحدة لها تأثير مشع على المستوى العالمي لكن دور الصين يميل اكثر الى التنوع لجهات التصدير والى البلدان التي تستورد منها وهذه نقطة قوة من المنظور الجيوسياسي والاقتصادي ، في حين ان الولايات المتحدة تفضل تحديد جهة المستورد والاستهلاك ، وثالثا : ترتكز مناطق التأثير للصين بشكل رئيس في شرق وجنوب شرق اسيا ، اما الولايات المتحدة فان تأثيرها ضمن نفوذ تكتل النافتا ، وهذا يحسب للصين في معادلة القوة لان اغلب النظريات الاستراتيجية ماكندر، سبيكمان ، رقعة الشطرنج تؤكد اهمية مناطق النفوذ لشرق وجنوب شرق اسيا .

أصبحت مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مناطق لنفوذ الصين لمنافسة القوى الأخرى في أسواق التجارة المحلية. حاليًا ، يعتبر سوق آسيا والمحيط الهادئ هو السوق المفضل للتجارة العالمية للصين ،وعلى الصين أن توسع السوق إلى الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ، وبهذه الطريقة ، يمكن تحويل الميزة الاقتصادية إلى تأثير استراتيجي عالمي. وفي الوقت نفسه ، الصراعات والمواجهات المباشرة مع يجب تجنب المصالح الأساسية للولايات المتحدة.

ولابد من الاشارة الصين تواجه عوائق عدة في طريق صعودها الاقتصادي، منها الاعتماد على التصدير وليس الاستهلاك المحلي، والاعتماد أيضا على مصادر الطاقة في الخارج، لاسيما في مناطق تسيطر عليها القوى الغربية أو تخضع لنفوذها ، [٢٤] فضلاعن الخبرة السلبية لبعض الدول مع الاستثمار الصيني، والتي شملت نقل الصناعات الملوثة للبيئة ، ونقل العمالة الصينية إلى بلدان الخارج ، وكذلك ضعف جودة التكنولوجيا الصينية في قطاعات عديدة مقارنة بالتكنولوجيا الغربية.

النتائج

١- لعبت عناصر الجغرافية السياسية (الموقع والتفاعل الجغرافي الاقتصادي) دورا محوريا مهما في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وتغيير نمطها من التعاون (٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٠) للميزان التجاري الى الضغط والاحتواء (تحول السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه الصين إلى عقوبات فأدت سلسلة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين إلى تقييد تطور العلاقات الصينية الأمريكية بشكل كبير) الفرض الاول.

٢- ادت التغييرات في نقاط القوة النسبية واتجاهات التنمية (العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية) في الصين والولايات المتحدة في مختلف المجالات إلى تفاقم مخاوف الولايات المتحدة الامريكية بشأن تراجع الهيمنة العالمية فسعت الصين الى توسيع مجال نفوذ نموذجها الاقتصادي الذي تقوده الدولة ، وإعادة كتابة النظام الإقليمي لصالحها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الفرض الثاني .

٣- يخضع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة لتأثير العلاقات الصينية الأمريكية ، وخاصة استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين.

٤- عكس التفاعل الجغرافي الاقتصادي الايجابي بين الصين والولايات المتحدة بان تكون العلاقات الاقتصادية والتجارية متطورة ، بسبب المصالح الجيو–اقتصادية المشتركة الضخمة بين الصين والولايات المتحدة فاصبح عامل استقرار للعلاقات الثنائية.

٥- لا يعتمد نمط التأثير للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة على العوامل المحلية في البلدين فحسب ، بل تعتمد أيضًا على تأثير الجهات الفاعلة الأخرى في الجغرافيا السياسية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (منطقة النفوذ) والهيكل الاقتصادي (الناتج المحلي والتجارة والاستثمار) الفرض الثالث .

٦- يعكس التطور المكاني لمناطق النفوذ وحجم التبادل التجاري للصين والولايات المتحدة ان الاولى تأثير نفوذها يشمل غرب آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا إلى شرق آسيا هي أهم منطقة في العالم لأنها تتمتع بميزة الاقتصاد النامي وهي منطقة مهمة للتصنيع ، وتركز الطاقة بالإضافة إلى العديد من الموارد الاستراتيجية وهذه هي النقطة الأكثر أهمية للمنافسة بين القوة البحرية والقوة البرية وهو ما شار اليه سبيكمان (إن السيطرة على المنطقة الهامشية هي السيطرة على القارة الأوراسية ، والسيطرة على القارة الأوراسية هي التحكم في مصير العالم) .

٧- أن المنافسة تحل محل التعاون وتصبح الوضع الطبيعي الجديد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية الأمريكية الحالية فتسعى الصين على توسيع وجودها الاقتصادي من خلال تمرير الاستثمار والإقراض الذي تقوده الدولة وسحب المنطقة إلى معسكرها الخاص في إفريقيا وامريكا اللاتينية ، فضلا عن اسيا من خلال احياء طريق الحرير التجاري.

المصادر

(١)-Du Deppen and Ma Jehovah "One Belt, One Road": the grand geological strategy for the rejuvenation of the Chinese nation. Geographical Studies, ٢٠١٥, ٣٤(٦): ١٠٠٥-١٠١٤https://doi.org/١٠,١١٨٢١/dlyj٢٠١٥٠٦٠٠١

(٢) كريم الوادي، التجارة بين الصين وامريكا ، حساب الربح والخسارة، مركز دراسات الصين واسيا، الصين،٢٠١٨ -chinaasia.www://http rc.org/index.php?p=٤٩&id=١١٨٢

(٣) اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية العدد ٢/٣٦، ٢٠٢١ ،ص٤١١- ٤١٥.

(٤) Lv Yue, Lou Chengrong, Du Yingxin, Tu Xinquan. Analysis of the effect of trade friction based on the tariff list between China and the United States[J]. Finance and Economics Research,٢٠١٩,٤٥(٠٢):٥٩-٧٢.

(٥) Ju, J. and Yu, X., "China's Opening up after ٤٠ Years: Standing at a Historic Turning Point",China World Economy, ٢٦, ٢٠١٨ : ٢٣-٤٩.

(٦) نبيل سرور، الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي، موقع الدفاع الوطني اللبناني، ع ٩١ - كانون الثاني ٢٠١٥ ، http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(٧) Zhang Jie: "The Connotation, Multiple Game Features and Coping Strategies of the Sino-US Economy" The World Economy ٢ Governance ٢٠١٨ p. ٣

(٨) جوزيف إس ناي: مستقبل القوة، – ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠١٥ ،ص ٨٠.

(٩) Chen Yongxiang: "Bush and China," Nanjing: Nanjing University Press, ٢٠٠٢, p.٢ edition

(١٠) Li Yihu, Geopolitics: Dichotomies and Beyond Beijing: Peking University Press, ٢٠٠٧, pp, ٢٦٠

(١١) Brzezinski: The Great Chess Game: The Primacy of the United States and its Geostrategy Translated by China Institute of International Studies, Shanghai: Shanghai Century Press, ٢٠٠٧, pp. ١٢٥, ١٢٦,

(١٢) Lu Junyuan: "The United States' Geographical Strategy Towards China and China's Peaceful Development," "Human Geography," No. ١, ٢٠٠٦ p٨٧.

(١٣) Center for American and European Studies of the China Institute of Contemporary International Studies: "The United States' Global Strategy in the Counterterrorism," Beijing: Jiji Press, ٢٠٠٤, pp. ١٩٤, ١٩٥

(١٤) شريف شعبان مبروك، الاحتواء والمشاركة : الاستراتيجية الامريكية في اسيا ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،١٣ مارس٢٠١٦ ،الرابط: ٢http://bit.ly/BWAHfn.

(١٥) حمد سعد ابو عامود، العلاقات الامريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥ ، يوليو، ٢٠٠٨ ،ص ٦٧.

(١٦)Tian Jun Rong: "Central Bank announces first-half financial data release)" , People Daily, issue number ٢ July ١٥,٢٠٠٨ .

(١٣)Yu Dongwei: "China holds $٤٧٧,٦ billion in US Treasuries to follow Japan's purchases," China Foreign News, Feb. ٢٩ ,٢٠٠٩.

(١٨) Alexander Tanzi and Wei Lu, "Where Will Global GDP Growth Come From in the Next Five Years?" Bloomberg, Oct ٢٨, ٢٠١٨, https://www.bloomberg.com/news/articles/٢٠١٨-١٠-٢٨/where- will-global-gdp-Growth-from-in-the-five-next-years-next- year , accessed August ٩, ٢٠١٩

(١٩) Fred Bergstein, China and the United States: Trade Conflict and Systemic Competition, Policy Brief ١٨-٢١ (Washington, DC: Peterson Institute for

International Economics [PIIE], October ٢٠١٨), https://www.piie.com/system/files/documents

(٢٠) البنك الدولي ، الناتج المحلي الإجمالي (الثابت بالدولار الأمريكي لعام ٢٠٢٠) ، https://data.worldbank.org/indicator

(٢١) Lindsey Maisland, "Is China Undermining Human Rights at the United Nations?" Council on Foreign Relations website, "Brief," July ٩, ٢٠١٩ https://www.cfr.org/in-brief

(٢٢) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، واقع ومستقبل العلاقات الصينية- الامريكية ،بغداد مجلة قضايا سياسية ،مجلد ١، العدد٤٣، ٢٠٠،ص ١٦٧.

(٢٣) Fred Bergstein, "China and the United States: The Global Economic Leadership Contest," China and the Global Economy ٢٦, no. ٥ (٢٠١٨): ١٦

(٢٤)Dorcas Wong and Alexander Chipman Coty, "The US-China Trade War: A Timeline," China Briefing, ٤ June ٢٠١٩ https://www.china-briefing.com/news/

(٢٥) Reference Paper of the China-Arab Conference, The Arab Center for Research and Policy Studies, May ٢١-٢٢, ٢٠١٦, (access date: July ٢٧, ٢٠٢٠) http://bit.ly/٢IGzPmF

Geopolitical analysis of economic and trade relations

Between China and the United States of America from the perspective of the trade war

Abstract

China and the United States have interactive geopolitical and geo-relations and geo-political civilization, which constitute a large economic American interaction. China and the United States need to area for Sino-strengthen mutual trust amid doubts and mutual cooperation amid need to work together to comprehensively differences, and the two sides promote constructive and cooperative relations.

Sino-US economic and trade relations have become increasingly important with the strengthening of the global hegemony of the United States, and the continuing rise of China's status as a developing power, the Sino-US relations have become the most important bilateral relationship in the world.

The research came to reveal the geopolitical and geo-economics factors affecting the Sino-American economic and trade relations and the changes in the US strategy towards China through the trade war.